الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق
١٩٣٣ - ١٩٤٥

م. م. غيلان سمير طه

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تستأثر دراسة تأريخ العراق الأقتصادي و الأجتماعي باهتمام المؤرخين المختصين بالتأريخ الحديث والمعاصر، وغير المختصين، و لاسيما مدة تولي الملك غازي (١٩٣٣ – ١٩٣٩) عرش العراق، و مدة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) لما شهده العراق من تغيرات وتطورات اقتصادية واجتماعية على مختلف الصعد اثرت سلبا" او ايجابا" على المواطن العراقي.

لقد كان دور المواطن العراقي في تلك المدة واضح المعالم من خلال مطالبته بحقوقه بصورة علنية وقد لمسنا ذلك بوضوح في اضراب الكهرباء عام ١٩٣٣، ولم ينته ذلك الأضراب الا ان قامت شركة الكهرباء بتخفيض الأسعار.

كانت النواحي الأقتصادية في العراق تعاني من التخلف والأهمال ولذلك كانت المشاكل المتعلقة بالزراعة كثيرة ومتلاحقة، ولم تجد حلول جذرية من قبل الحكومة العراقية، ومن ابرز تلك المشاكل الهجرة من الريف الى المدن وبروز ظاهرة الأقطاع، وانحطاط المستوى المعاشي للفلاح العراقي وعدم توفر مستلزمات نجاح الزراعة وإهمال مشاريع الري والسدود.

ولم يكن حال التجارة والصناعة بأفضل من الزراعة، إذ كانت اغلب الشركات التجارية تدار من قبل السلطات البريطانية، فضلا عن رؤوس الأموال الكثيرة التي كانت تستثمرها بريطانيا في العراق، كما انعدمت تقريبا" الصناعات والمعامل المتطورة، إذ بقي القطاع

الصناعي اسير الأنتاج الحرفي واليدوي، وان اغلب احتياجات البلد من النفط كانت تستورد من الخارج لأن استخراجه وتكريره في العراق لم يكن بالمستوى المطلوب وباهض الثمن.

كان للسياسة العراقية في تلك المدة اثر واضح المعالم على الأوضاع الأقتصادية و الأجتماعية للبلد، ويأتي ذلك من خلال اقحام شيوخ العشائر في السياسة، فضلا عن الحركات التي قامت في العراق انذاك مثل حركة الأثوريين، وتمرد الشيخ خوام في عام ١٩٣٥ بجنوب العراق بسبب صراع بعض القبائل مع الحكومة المركزية نتيجة الأضطرابات السياسية وسرعة تبدل الوزارات مما اثر سلبا " على الوضع الاقتصادي والأجتماعي في العراق .

لقد كان الدور الحكومي واضحا في الأهتمام بالتعليم، ويمكن ان نلمس ذلك من خلال ازدياد عدد طلاب المدارس بمراحلها المختلفة، وازدياد عدد المدارس الحكومية، وهذا التطور شمل كذلك التعليم العالي من خلال افتتاح عدد من الكليات وازدياد عدد الطلبة فيها.

شرعت الحكومة العراقية عدد من الأنظمة والقوانين للنهوض بالواقع الأداري والأجتماعي للبلد، كما شهدت تلك المدة ظهور عدد من الجمعيات ذات الصبغة الأجتماعية والأهداف الأنسانية.

كما نشط التشريع الطبي في العراق من خلال اصدار القوانين والأنظمة والتعليمات والبيانات ذات الصلة بالجوانب الصحية للبلد، فضلا عن عقد المؤتمرات الطبية في بغداد عام ١٩٣٨ بحضور عدد من ممثلي الدول العربية ودول الجوار.

كما شهد العراق خلال مدة الدراسة، تطور واقع المرأة من خلال ازدياد عدد المدارس والطالبات، كما تم افتتاح معاهد خاصة بالأناث من اجل تهيأة مدرسات للتعليم الثانوي، وازداد نشاط النسوي في العراق من خلال الأهتمام بالصحافة وتأسيس النوادي والجمعيات النسوية.

تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة اقسام، تضمن القسم الأول الجوانب الأقتصادية في العراق من زراعة وتجارة وصناعة ونفط، بينما تم تكريس القسم الثاني للحديث عن الأوضاع الأجتماعية في العراق من خلال ابراز تأثير السياسة على الواقع الأجتماعي، وتضمن القسم الثاني ايضا دراسة النواحي الأدارية والتعليمية في العراق .

اما القسم الثالث من البحث فقد تم تخصيصه لتوضيح التطورات التي شهدتها تلك المدة في مجالي الصحة والمرأة.

ومن الله العون والتوفيق

اولا: الأوضاع الأقتصادية في العراق ١٩٣٣ – ١٩٤٥

عندما تولى الملك غازي (١٩٣٣ – ١٩٣٩) عرش العراق اولى اهتماما بوضع الفلاح العراقي لتحسين حالته المعيشية، كما اوعز الى الدوائر المختصة الأهتمام بحالة العمال، من خلال اقامة المشاريع التي توفر فرص العمل [١]، الا ان اضطراب الأحوال السياسية في العراق كان له اثر واضح على الوضع الاقتصادي للبلد من خلال تأثيرها على المستوى المعاشي للفلاح والعامل العراقي و ذلك بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية وما تركته من اثار في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي.

شعر البغداديون، وخاصة طبقة العمال منهم بفداحة اجور التنوير التي تستوفيها شركة الكهرباء فقرروا مقاطعة الشركة مقاطعة تامة الى ان تقوم بتخفيض هذه الاجور الى الحد المعقول، ففي عهد وزارة جميل المدفعي الأولى (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ – ١٩ شباط ١٩٣٤) قرر مجلس اتحاد نقابة العمال في بغداد اعلان المقاطعة بصورة رسمية، وحددوا مساء ٥ كانون الاول ١٩٣٣ موعدا للمقاطعة [٢] بعد ان ايدت الصحف كافة اجراء التخفيض على هذه الأسعار، و قد حضي الاضراب بدعم جماهيري واسع نتيجة ارتباك الوضع المالي و هبوط اسعار المحاصيل الزراعية فضلا عن تبعات الأزمة الأقتصادية العالمية ، وقد استعد الأهالي للأستعاضة عن الكهرباء بالزيوت و الشموع و المصابيح (اللوكس) [٣].

وعلى اثر تلك المقاطعة قررت الشركة تخفيض سعر الوحدة الكهربائية التي كانت مفروضة قبل الاضراب وذلك بعد ان الفت الحكومة لجنة لفحص ارباح شركة الكهرباء، وزيادة اجور العمال.

كان مشروع الغراف الزراعي والذي تم طرحه في عام ١٩٣٤ من الاحداث الاقتصادية المهمة لتطوير الواقع الزراعي في العراق التي وقعت في عهد وزارة جميل المدفعي

الاولى، فعندما عرض هذا المشروع على الشركات الاجنبية أصر بعض الوزراء على تنفيذه لأهميته، وعلاقته بتوطين العشائر وانعاش الزراعة في منطقة الكوت، ولما تعذر التوفيق بين اعضاء الوزارة قدم جميل المدفعي استقالته يوم ١٢ شباط ١٩٣٤، وعندما شكل جميل المدفعي وزارته الثانية في (٢١شباط ١٩٣٤ – ٢٦اب ١٩٣٤) ظهر ضعف في الجهاز الأداري، وتفشت مظاهر الرشوة بين الموظفين، كما كان تعيين كبار الموظفين على اساس الواسطة والمحسوبية، وقد تزامن ذلك مع كثرة الفيضانات في العراق ومشكلة التهريب وغيرها[٤]" وسنتناول فيما يلي الاوضاع الاقتصادية بمختلف جوانبها.

أ – الزراعة:

شهدت تلك المدة هجرة ابناء الريف من القرى الى المدن، ومن اهم عوامل واسباب تلك الهجرة:

١– قلة ايراد الأراضي الزراعية وتردي اوضاع الفلاح .

٢– تردي الحالة المعاشية، وانحطاط الوضع الأقتصادي في الريف.

٣– ظهور الملكيات الكبيرة بعد الأحتلال البريطاني للعراق عام (١٩١٨) وتزايدها بعد عام (١٩٣٢)، وادارتها من قبل شيوخ العشائر مما اثر على المستوى المعاشي للفلاح العراقي،

٤– الهبوط العام في اسعار الحبوب في العالم كجزء من الوضع الاقتصادي العالمي المتردي في بداية العقد الرابع من القرن العشرين.

٥– رفع الضرائب الحكومية على المحاصيل الزراعية [٥].

فضلا على ذلك برزت ظاهرة الأقطاع التي ادت الى الأخلال بوضع الفلاح العراقي، فانخفض مستواه المعاشي، وازاء ذلك شرعت الحكومة العراقية في عام ١٩٣٣ قانون حقوق وواجبات الزراع تحت رقم ٢٨ لتنظيم عملية الانتاج الزراعي بكفاية وانتاجية افضل، وكذلك لمنع هجرة الفلاحين المتزايدة من الريف الى المدن [٦].

لم تكن ظاهرة الأقطاع جديدة في العراق انذاك وانما لها جذور كانت ممتدة لمراحل سبقت تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام (١٩٢١) واستمر في المراحل اللاحقة فقد كان

النظام الأقطاعي هو السائد في الريف العراقي وكان الأستغلال والفقر هي الصفه الملاصقه للعاملين في القطاع الزراعي، وهكذا فقد مثل الأقطاع ابشع صور استهانة الفلاح وظلمه، والسبب الرئيسي في ترسيخ التخلف و عدم انتشار المفاهيم المطورة لرفع الثقافة التعليمية والزراعية في الريف العراقي.

من الملاحظ ان الوضع الزراعي في العراق في تلك المدة كان يعاني من ازمات متلاحقة عرقلت مسيرة البلد الاقتصادية، وادت الى استنزاف جهد الفلاح بدلا من رفع مستواه المعاشي وتطويره اقتصاديا واجتماعيا، رغم الجهود الحكومية الساعية الى تطوير السياسة الزراعية من خلال التشريعات التي تخدم الفلاح وترتقي بمستواه، ولوضع حد للهجرة المتزايدة الى المدن، ومن تلك التشريعات في تلك المدة تأسيس المصرف الزراعي الصناعي ولائحة قانون تحسين زراعة الحنطة .

ب – التجارة:

كانت اغلب المصالح والشركات التجارية التي تعمل في العراق بريطانية الأصل، واغلب البضائع المصدرة والمستوردة تنقل على ظهر بواخر بريطانية، اضافة الى رؤوس الأموال المستثمرة وملكية بريطانيا للبنك الشرقي والبنك العثماني وهما من ابرز البنوك العاملة في العراق، وكذلك سيطرتها على النقل النهري بين بغداد والبصرة عن طريق شركة بواخر دجلة والفرات، ورغم المنافسة الحادة من الشركات اليابانية فقد استمرت الشركات البريطانية هي السائدة في جميع المجالات، ففي الثلاثينات كان مجموع اعضاء غرفة تجارة بغداد من اصحاب الدرجة الأولى ٢٥ عضوا، منهم ١٥ بريطانيا واوربيان وسبعة يهود وعراقي واحد [٧].

ارتفع عدد التجار العراقيين الذين يزيد دخلهم السنوي عن ١٥٠ دينار من (١٨٦٢) في عام ١٩٣٣ الى (٥٤٤٥) بين عامي (١٩٤٢– ١٩٤٣)، ولكن بعض هذه الزيادة لم تكن حقيقية ويمكن تفسير ذلك بسبب انخفاض القيمة الشرائية للدينار العراقي [٨].

ان انخفاض قيمة الدينار العراقي كانت مسألة منطقية بسبب عدم وجود تجارة عراقية مستقلة ومتنامية، فكما ذكرنا فقد كانت بريطانيا هي اللاعب المسيطر على رسم سياسات تجارة العراق التي كانت اغلبها تجارة استهلاكية لأرتفاع مستوى الأستيراد عن مستوى التصدير،

فضلا" عن أعتماد الأقتصاد العراقي على الزراعة بصورة أكبر من أي قطاع اخر سواء كان تجاريا" اوصناعيا" ويعود ذلك الى عدم تهيئة ارضية مناسبة وشركات تجارية قادرة على منافسة الشركات الأجنبية العاملة في العراق.

ومن جانب اخر كثر تهريب الأموال من الكويت الى العراق في العامين ١٩٣٣ و(١٩٣٤) إذ اثرت على ايرادات الكمارك العراقية تأثيرا سلبيا واحدث اضرار بالغة بالأقتصاد العراقي، واختل الأمن العام بسببها من جراء المصادمات التي كانت تحدث بين المهربين وقوات الشرطة، وكانت الاموال المهربة تدخل الى العراق عن طريق الكويت وكلها بضائع انكليزية، فغمرت اسواق جنوب العراق، وبيع البعض منها في اسواق بغداد بأقل من اسعارها في بلد المنشأ لأن دوائر الكمرك في الكويت لا تستوفي أكثر من ٣ الى ٤% من ثمن تلك البضائع، مما دفع الحكومة الى تشديد الرقابة على الحدود ومحاسبة المهربين للقضاء بصورة نهائية على تلك المشكلة [٩]. وكانت الحكومة العراقية قد اقامت مؤسسات نقدية خاصة بها ففي عام ١٩٣٦ انشأت البنك الزراعي، وفي عام ١٩٤١ تم استحداث بنك الرافدين [١٠].

يمكن القول ان السلطات الحكومية لم تبذل جهود حقيقية للنهوض بواقع التجارة في العراق، وربما السبب الحقيقي في ذلك هو الوضع المتردي والمضطرب ابان تلك المدة وعدم اعتماد خطة تجارية منظمة للقطاع التجاري، فضلا عن الأعتماد على الزراعة بصورة أكبر في اقتصاد البلد، كما ان القطاع الخاص كان مهملا" بصورة تامة وكان من الأجدر تنمية ذلك القطاع لمساندة الجهد الحكومي للنهوض بصورة أكبر في القطاع التجاري، وكذلك لم نلاحظ وجود شركات تجارية محلية وانما غلبت المصالح والشركات البريطانية على واقع التجارة العراقية .

ج – الصناعة والنفط:

كانت الصناعات الحرفية في العراق هي اساس الصناعة، وكانت تسد حاجة الأسواق المحلية وقسم منها يصدر الى اقطار الشرق الأوسط ولاسيما ايران، وكانت صناعة النسيج القطني في بغداد تنتج حوالي ثمانية انواع من الألبسة وصناعة النسيج الصوفي تنتج حوالي اربعة انواع، بينما كانت صناعة النسيج الحريري تنتج ثمانية انواع من البضائع [١١].

ونظرا لكون الأقتصاد العراقي كان يعتمد على الزراعة بشكل رئيس فلم تقم في العراق صناعات ومعامل متطورة، وبقي القطاع الصناعي يتمثل في وجود الحرف والصناعات اليدوية مما اضطر العراق الى استيراد اغلب حاجاته من البضائع الأستهلاكية من الدول الأوربية وخاصة بريطانيا، اما اسباب تأخر الصناعة في العراق فهي:

١– تخوف اصحاب رؤوس الأموال من المغامرة بأموال طائلة.

٢– السوق المحلي محدود جدا بسبب قلة السكان وضعف القابلية الشرائية.

٣– كان لسياسة الأستيراد المفتوح للبضائع الأوربية اثر سيء على الصناعة العراقية.

٤– محدودية اجرة العامل العراقي التي كانت لاتتجاوز ٤٠ الى ٧٥ فلس لليوم الواحد [١٢].

يمكن القول انا هذه الأسباب كانت واقعية اذا ماتتبعنا المستوى المعاشي المنخفض للفرد العراقي والمجتمع الزراعي عامة، فكان الكثير من اهالي الريف يهاجرون الى المدن بحثا عن لقمة العيش، وهذا يؤشر وجود خلل ليس في الجانب الصناعي فحسب بل بالجانب الزراعي كذلك، كما كانت سياسة الأستيراد المفتوح سيف مسلط على اية محاولة صناعية متطورة في العراق ابان تلك المدة.

اما بالنسبة للنفط فأن صناعة استخراجه وتكريره لم تكن بالمستوى المطلوب، إذ كانت شركة نفط العراق تستورد اغلب احتياجاتها من الخارج، فضلا" عن ذلك فأن شركة النفط لم تكتف بالسيطرة على الأبار النفطية في منطقة كركوك وانما امتدت سيطرتها نحو مناطق في غرب نهر دجلة باسم شركة نفط الموصل المحدودة، و منطقة البصرة بأسم شركة نفط البصرة خلال عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨ على التوالي [١٣].

وشهدت تلك المدة ايضا ابرام لائحة قانون الاعمال العمرانية الرئيسة من قبل المجلس النيابي، وهي تنص على تخصيص مايقارب من اربعة ملايين دينار عراقي لتنفق خلال خمسة سنوات لإقامة سد في منطقة الحبانية لخزن المياه [١٤].

وقبل ان نترك موضوع الصناعة لابد من الأشارة الى ان وزارة الأقتصاد والمواصلات قد قسمت بموجب تشريع برلماني الى وزارتين هما: وزارة الأقتصاد والثانية وزارة المواصلات

والأشغال، وذلك في عام ١٩٣٩[١٥]، وصدر في عام ١٩٣٩ ايضا" تشريع اخر يقضي بفرض ضريبة سنوية قدرها نصف دينار عراقي على كل آلة راديو[١٦].

ثانيا: الأوضاع الأجتماعية في العراق ١٩٣٣ – ١٩٤٥

أ- اثر الأضطرابات السياسية على الأوضاع الأجتماعية:

ان للسياسة العراقية في تلك المدة اثر واضح في التأثير على الحياة الأجتماعية، وذلك من خلال اقحام العشائر في السياسة بسبب عدم الأستقرار السياسي الذي خلف مشاكل في النواحي الأقتصادية والأجتماعية في العراق، فعندما عقد مؤتمر النجف بتأريخ ١١ كانون الثاني ١٩٣٥ كان في مقدمة مطالب هذا المؤتمر اقالة وزارة علي جودت الأيوبي الأولى التي تشكلت في (٢٥ أب ١٩٣٤)، لضعف ادائها وعدم الأهتمام بتوفير الخدمات للمواطنين وكذلك طالب اعضاء المؤتمر بحل البرلمان [١٧].

كما يمكن ان نلاحظ تأثير السياسة على الحياة الأجتماعية في العراق من خلال الثورات العديدة التي قامت في العراق مثل ثورة الأثوريين في تلك المدة، وثورات عديدة للعشائر في الفرات الاوسط، بسبب ضعف الأداء الحكومي وسرعة تبدل الوزارات [١٨].

كما حدث عندما تمرد الشيخ خوام في عام ١٩٣٥ في جنوب العراق، إذ صدرت الأوامر بحرق مزروعات اتباعه، ومعاملتهم بمنتهى القسوة [١٩].

وعندما وصل شيوخ العشائر الى مجلس النواب لم يهتموا بسعادة ورفاهية متبوعيهم، وانما سعوا للحفاظ على مراكز هيمنتهم الأقتصادية، والأجتماعية، ومن جانب اخر لم يمتلك النواب من شيوخ العشائر لتعليم حديث او ثقافة لرسم سياسة الدولة في مختلف المجالات[٢٠].

من الملاحظ على السلطات الحكومية في تلك المدة اعتمادها على شيوخ العشائر الذين كانت نسبتهم كبيرة في مجلس النواب مستغلة نفوذهم القيادي على متبوعيهم وعلاقتها الطيبة بعدد منهم، ولم تعتمد على الكفايات المثقفة كمعيار للوصول الى مجلس النواب الذي لم يكن له أي دور في خدمة الشعب والأرتقاء بواقعه المتدهور .

لذلك بالرغم من المعضلات التي واجهتها اكثر الأجهزة الادارية حينما اصبحت الدولة بحاجة ملحة الى تنفيذ خطط التنمية التي تحتاج الى اداريين كفوئين فأنها استمرت تمارس مهامها على نحو رتيب مستعينة بما كانت تغذيها به الجامعات من الشباب من ناحية، وبما كانت تجلبه من الخبراء الأجانب من ناحية اخرى [٢١].

اولى الملك غازي اهتماما بتوسيع الثقافة بأعتبارها من اهم أسس الرقي والعمران، وكان يرى ان في مقدمة ماتحتاجه البلاد هو قانون جديد للعقوبات وقانون مدني مناسب يفي بحاجات البلاد، كما اظهر اهتمام خاص بالنشاطات الأدبية والتربوية، فأخذ يمد المكتبات والجمعيات بالمساعدات المالية وامر بتقديم الهدايا للمتفوقين في المدارس العراقية، كما قام بتشجيع المؤلفين [٢٢].

من الواضح ان الملك غازي كان مدركا" للواقع الذي كان يعاني منه المجتمع العراقي من قلة عدد المتعلمين وحملة الشهادات والمؤهلات الجامعية ومما لاشك فيه ان هذا الواقع سيؤثر سلبا" على البناء الصحيح للبلد، فكان لابد اولا" من رفع المستوى الثقافي للمجتمع والقضاء على آفة التخلف وتشجيع العقليات المبدعة لتأليف الكتب والأصدارات التي تدفع المجتمع الى مصاف الشعوب المتحضره تمهيدا" لمرحلة البناء الصحيح للدولة سواءا" كان ذلك البناء أكاديميا" او اقتصاديا" او غير ذلك من صور البناء الصحيح .

ب– النواحي الأدارية والتعليمية:

كان التركيب السكاني للعراق قد بقي غير مكتمل من حيث العدد الفعلي للسكان وذلك من خلال ما كانت تقوم به دوائر النفوس العراقية من عملية التعداد السكاني، ويعود سبب ذلك الى عدم تسجيل الكثير من القبائل الرحل، او من كانت مساكنهم بعيدة عن مراكز التسجيل، اضافة الى ذلك وجود عدد من المتهربين من التسجيل، وقد خمنت السلطات الحكومية من خلال التعداد الذي قامت به في عام ١٩٤٢ ان نفوس العراق كان (٤,١٤٦,٠٠٠) نسمة [٢٣].

يمكن ان نضيف الى ان اسباب عدم دقة الأحصائات السكانية في العراق يعود الى التخلف الذي كان سائد في تلك المدة، وعدم الأكتراث من قبل المواطنيين البسطاء بأمر التعداد السكاني مما عكس نتائج سلبية لتلك الاحصائات.

وعلى الرغم من ذلك فأن المؤشرات تشير الى حدوث تطور في عملية التعليم الأبتدائي والثانوي في العراق خلال المدة (١٩٣٣) الى ١٩٤٥، بحسب ما أوردته (التقارير السنوية لسير المعارف في العراق) ، ويرجع هذا التطور الى ان وزارات المصارف والصحة كانت تدار بشكل اساسي من قبل العراقيين [٢٤].

ازداد عدد المدارس الأبتدائية في العراق بشكل ملحوظ، فضلا عن زيادة عدد التلاميذ خلال مدة حكم الملك غازي، إذ تجاوز عدد المدارس الثلاثة مائة مدرسة ابتدائية، بينما بلغ عدد المدارس الثانوية أكثر من ٦٠ مدرسة [٢٥].

وشهد التعليم العالي هو الأخر تطورا ملحوظا، إذ ازداد عدد الطلبة المتخرجين في سنة ١٩٤٥ الى ٤١ طالب، وكذلك تم انشاء كليات للصيدلة والهندسة والحقوق [٢٦].

يمكن القول ان الأهتمام بالتعليم العالي كان ضرورة ملحة وجب على السلطات الحكومية الأرتقاء بها، وذلك لحاجة المدارس والمؤسسات والدوائر للكوادر العراقية التي كانت قليلة في تلك المدة، فضلا عن ذلك فأذا ماربطنا هذا التقدم العلمي بالجانب الأقتصادي فأنه قد اسهم بصورة نسبية برفع المستوى المعاشي للطبقة المثقفة من العراقيين من خلال توفير فرص عمل لهم بعد اتمام الدراسة تؤمن لهم ولعوائلهم دخل شهري ثابت، ولايمكن اغفال دور الحكومة في ارسال البعثات الدراسية خارج القطر.

ج– القوانين والجمعيات الأجتماعية:

صدرت في مدة حكم الملك غازي عدد من القوانين والتشريعات، ومن ابرزها نظام انتقاء الموظفين من غير الأداريين تحت الرقم ٣٧ لسنة ١٩٣٤، إذ وضعت الية جديدة لأختبار الموظفين من خلال تشكيل لجان من الوزارات كافة، ولجان اخرى في سكرتارية مجلس الوزراء و مجلس النواب ومجلس الأعيان، واشترط النظام في المرشح ان يكون عراقي الجنسية وحسن السمعة وغير محكوم عليه قضائيا [٢٧].

شهدت تلك المدة ظهور عدد من الجمعيات الأجتماعية، والتي تميزت بأنها ذات اهداف انسانية وهي جمعية الطيران العراقية لنقل البريد وتدريب الشبان على الطيران، وظهرت في عام ١٩٣٥ جمعية بيوت الأمة لأيواء البنات الفقيرات والمتشردات وتعليمهم الخياطة والتطريز، وتأسست جمعيات اخرى مثل جمعية الأتحاد النسائي، وجمعية مكافحة السل،وازداد فتح المستشفيات والمستوصفات، وبناء دار للعجزة والقرى الحديثة وغيرها من المؤسسات الأخرى في سنوات حكم الملك غازي [٢٨].

صدر قانون جديد لتعديل قانون التقاعد المدني القديم تحت الرقم ٤٦ لسنة ١٩٣٥[٢٩]، وفي شهر نيسان ١٩٣٦ وافق مجلس النواب العراقي على اصدار قانون الغيت بموجبه الألقاب (باشا – افندي – بك)وذلك من اجل المساواة بين العراقيين [٣٠].

ولابد من الأشارة الى ان السلطات الحكومية قامت في شهر نيسان ١٩٣٦ بأفتتاح خط تلفون مباشر بين القاهرة وبغداد [٣١].

ان اهم مايمكن ملاحظته على النواحي الأجتماعية في العراق هي التطورات المستمرة، وان كانت تسير بخطى بطيئة، كما نلاحظ تزايد التشريعات القانونية من قبل الحكومة العراقية من اجل تنظيم الحياة الأجتماعية في العراق اثناء تلك المدة.

ثالثا: التطورات في مجالي الصحة والمرأة في العراق١٩٣٣-١٩٤٥

أ- الصحة:

نشط التشريع الطبي في العراق، وكان من ثمراته إصدار ستة قوانيين وتسعة انظمة وستة تعليمات وبيان واحد هو بيان تأليف المجلس الصحي العالمي تحت رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٣٤، اما المؤسسات الصحية الحكومية وغير الحكومية فقد نظم اعمالها قانون واحد هو: قانون الأعتراف بجمعية الهلال الأحمر العراقية رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤، اما تنظيم الأدوية والعقاقير الطبية فقد صدر لتنظيمها اثنا عشر قانونا" خلال تلك المدة، وقد استمرت مديرية الصحة العامة تابعة لوزارة الداخلية الى ان تم تشكيل وزارة الشؤون الأجتماعية لاحقا [٣٢].

شهدت تلك المدة عقد عدد من المؤتمرات الطبية مثل المؤتمر البيطري الثالث لدول الشرق الأدنى في بغداد بتأريخ ١٧ كانون الأول ١٩٣٨، وحضره ممثلون عن تركيا وايران وسوريا ولبنان، كما عقد المؤتمر الطبي العاشر في بغداد عام ١٩٣٨ و اشتركت فيه كلا من: مصر وفلسطين ولبنان وسوريا [٣٣].

يمكن ان نلمس الدور الحكومي بصورة واضحة في مجال الأهتمام بقطاع الصحة، وذلك من خلال الجدية الكاملة من الحكومة لتطوير ذلك القطاع لأهميته وارتباطه بصورة مباشرة بحياة الأنسان، ولذلك كان التشريع الطبي للقوانيين نشيط جدا اذا ماقارناه بالقطاعات الأخرى سواء كانت اقتصادية او اجتماعية، ويكن القول ان هذا الأهتمام بالمجال الصحي كان بسبب الأهمال الذي كان يعاني منه في المراحل السابقة وتفشي الاوبئة التي فتكت بالمجتمع كالكوليرا والأمراض المعدية الأخرى فكان لابد من تشريع القوانيين وعقد المؤتمرات للنهوض بالواقع الصحي.

ب- المرأة:

ازداد عدد المدارس والطالبات في العراق بصورة واضحة، كما تطورت الأدارة التعليمية من حيث زيادة عدد المدرسات و المدارس التي خصصت لمحو الأمية [٣٤].

ففي عام ١٩٣٣ اصبح عدد مدارس البنات الأبتدائية ٦٧ مدرسة، اما عدد الطالبات فقد بلغ حوالي ٩٩٧٩ طالبة [٣٥].

اما التعليم الثانوي فقد بدا متأخرا اذا ماقارناه بتعليم البنين، ولذلك فقد كان سبب الأقبال على التعليم هو الحاجة الماسة للمدرسات، فتم افتتاح معهد الملكة عالية في عام ١٩٤٢ من اجل تهيئة المدرسات للتعليم الثانوي، وكذلك تم انشاء اول معهد للفنون البيتية في بغداد عام ١٩٤٢ ايضا"، وفي مجال التعليم العالي فقد فتحت كليتا الطب و الحقوق ابوابهما للطالبات فكانت هناك ١١ طالبة في كلية الحقوق، و ٦ طالبات في الطب عام ١٩٤٣ [٣٦].

وفي مجال الصحافة النسوية فقد صدرت في تلك المدة مجلة المرأة الحديثة، والتي اختفت بعد صدور ثمانية اعداد منها، فحلت محلها مجلة جديدة هي مجلة فتاة العراق [٣٧].

تأسست عدد من النوادي والجمعيات النسوية في المدة (١٩٣٣ – ١٩٤٥) مثل الفرع النسوي لجمعية الهلال الأحمر والتي استمرت في العمل لغاية عام ١٩٤٥، وجمعية بيوت الأمة وجمعية العلل الأجتماعية، وظهرت كذلك جمعيات ذات صفة دينية مثل جمعية الأخت المسلمة [٣٨].

وهكذا نرى بأن الجهات الحكومية في العراق بذلت جهود لابأس بها في مجالي الصحة والمرأة من خلال اصدار التشريعات والقوانين وعقد المؤتمرات للنهوض بالواقع الصحي في العراق، والعمل على ادخال المرأة في المجالات المختلفة من تعليم وصحافة وجمعيات ونوادي مختصة بالتطوير والتوعية التعليمية والأجتماعية، وان كانت بنسب قليلة لأكتفاء الكثير من النساء بالتعليم الأبتدائي لتعلم القراءة والكتابة فقط.

الخاتمة

ان ابرز مايمكن ملاحظته عند دراسة تأريخ العراق الأقتصادي والأجتماعي، او البحث فيه هو التغيرات المستمرة ايجابا" أو سلبا"، فضلا عن النمو والتطور التدريجي في بعض المجالات، ويمكن اجمال ماتوصل اليه البحث من نتائج بمايأتي:

١- ادت بعض العوامل ومنها تردي الحالة المعاشية في الريف وارتفاع الضرائب الى هجرة عدد من ابناء الريف الى المدن، وبرزت في ذات المدة ظاهرة الأقطاع أكثر من ذي قبل، وكثيرا ماكانت هذه المشكلة ملازمة للعراقيين وكانت بمثابة حجر عثرة امام سعيهم لرفع اقتصادياتهم ومستواهم المعاشي الذي غلب عليه الفقر انذاك.

٢- كانت التجارة تحت قبضة و سيطرة الشركات البريطانية من خلال تحكم تلك الشركات بالبضائع المصدرة والمستوردة من والى العراق، ويبدو ان السلطات الحكومية في العراق لم تبذل جهود لجعل التجارة عراقية خالصة بدون تدخل بريطانيا.

٣- لم يحصل تطور ملحوظ على مستوى الصناعة والنفط في العراق ابان تلك المدة.

٤- كان لأضطراب الأوضاع السياسية للعراق من خلال التغيير المستمر للوزارات اثر واضح جدا في ارباك الوضع الأجتماعي للعراقيين من خلال سوء الأداء الحكومي، والحركات العشائرية.

٥- حاولت الحكومة العراقية اصلاح الأوضاع الأجتماعية من خلال اصدار سلسلة من القوانين، ولكن الوضع المتردي في العراق انذاك يبدو انه قد جعلها صعبة من الناحية التطبيقية.

٦- يمكن القول ان عملية التعليم في العراق قد شهدت تطور ونمو تدريجي بمراحلها المختلفة، وذلك من خلال ازدياد عدد الطلاب في المدارس فضلا عن زيادة عدد المدارس والمعاهد والكليات، وزيادة الكوادر العراقية المتخرجة من الكليات.

٧- ان الباحث في تأريخ العراق الأقتصادي والأجتماعي في المدة (١٩٣٣ - ١٩٤٥) يلمس وبصورة واضحة ازدياد عدد الجمعيات الأجتماعية ذات الطابع الأنساني، ولربما كان

الوضع السياسي المؤثر بصورة واضحة على الجوانب الأقتصادية والأجتماعية للعراقيين هو الذي دفعهم الى هذا التوجه ليوصلو اصواتهم المطالبة بالأصلاح عن طريق تلك النوادي والجمعيات ذات الطابع الأنساني.

٨- لا يمكن انكار التطور المهم للتشريع الطبي في العراق أبان تلك المدة من خلال صدور القوانين والتشريعات التي نظمت القطاع الصحي في العراق، كما نلاحظ وجود اهتمام بعقد المؤتمرات الطبية في البلد.

٩- برز دور المرأة العراقية في مجال التعليم بوضوح، ففي عام ١٩٣٣ ازداد عدد الطالبات والمدارس،وفي الأربعينيات تم افتتاح المعاهد لإعداد كوادر تدريسية للتعيين في المدارس، وكان الأهتمام بالصحافة وتأسيس الجمعيات جانبا اخر اظهر الدور المهم للمرأة في تلك المدة، بينما لم يحدث تطور يذكر في مجال اشراك المرأة في الوظائف العامة بأستثناء المدارس، ويعود ذلك الى طبيعة المجتمع العراقي انذاك والتقاليد التي كانت سائدة والتي تمنع العوائل من توظيف بناتهم في الدوائر والمؤسسات.

هوامش البحث:

١- لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي (١٩٣٣ – ١٩٣٩)، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص١٧٤.

٢- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية ، ج٤، مركز الأبجدية، بيروت، ط ٦، ١٩٨٢، ص ٨.

٣- المصدر نفسه، ص ٨ – ٩.

٤- حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٨.

٥- نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج١٣، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٣.

٦- نخبة من الباحثين العراقيين، العراق في التأريخ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص ٧٠٥ - ٧٠٦.

٧- المصدر نفسه، ص ٧٠٩.

٨- حنا بطاطو، العراق الطبقات الأجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، ج١، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٠٠.

٩- عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٨.

١٠- حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

١١- محمد سلمان حسن، التطور الأقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الأقتصادي ١٨٦٤ - ١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٨١.

١٢- نخبة من الباحثين العراقيين، العراق في التأريخ، ص ٧٠٦ - ٧٠٧.

١٣- عبد النافع محمود، ظاهرة عدم الأستقرار السياسي في العراق (١٩٣٣ - ١٩٣٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الأداب، ١٩٨٨، ص ٣٢٧.

١٤- عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٢.

١٥- المصدر نفسه، ج ٥، ص ٩٤.

١٦- المصدر نفسه، ص ١٦٠.

١٧- زكي صالح، مقدمة في دراسة تأريخ العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣، ص ٩٩ - ١٠٠.

١٨- نجدة فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٩، ص ٩٩.

١٩- إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الى العراق الحديث، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٦١.

٢٠– نزار توفيق سلطان، الصراع على السلطة في العراق الملكي، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٦٨.

٢١– عبد النافع محمود، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

٢٢– لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ١٧٤.

٢٣– نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج ١٣، ص ٨.

٢٤– نخبة من الباحثين العراقيين، العراق في التأريخ، ص ٧١٠.

٢٥– التقرير السنوي لسير المعارف لسنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٤٠. نقلا عن: نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج ١٢، ص ٣١٨.

٢٦– وزارة التخطيط، مديرية الأحصاء العامة، التقرير السنوي لسنة (١٩٥٧ – ١٩٥٨)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٨٢ – ٨٣. نقلا عن: نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج ١٣، ص ١٤٣.

٢٧– عدنان هرير جودة، النظام الأداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٣٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الأداب، ٢٠٠٥، ص ٢٠٥.

٢٨– نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج ١٣، ص ١٩.

٢٩– عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٥٣.

٣٠– المصدر نفسه، ص ١٨٩.

٣١– المصدر نفسه، ص ١٩٨.

٣٢– نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج ١٣، ص ١٢٦.

٣٣– عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٥ – ١٦.

٣٤– عدنان هرير جودة، المصدر السابق، ص ١٦٠.

٣٥– التقرير السنوي لسير المعارف لسنة ١٩٣٣. نقلا عن: نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج ١٢، ص ٣١٨.

٣٦- نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج١٣، ص ١٨٧ – ١٨٨.

٣٧- المصدر نفسه، ص ١٩٥.

٣٨- المصدر نفسه، ص ١٩٧- ١٩٨.

ABSTRACT

Studying the economic and social history of Iraq attract the attention of the historians who are specialists on modern and contemporary history and the non-specialists, especial that period of assumption the throne of Iraq by king Ghazi (1933-1939); and the time of the World War II (1939-1945) when Iraq witnessed economic and social changes and developments in different fields affected negatively or positively on the Iraqi citizen.

This research was divided into three parts:

The first part included studying the economic aspects in Iraq as in agriculture, trade, industry, and oil. Then, the second one dealt with the social conditions in Iraq through showing the effect of policy on the social reality.

The second part included also studying the administrative and educational aspects in Iraq.

The third part was appropriated to clarify the developments of that period in the two fields: health and woman.